الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

06

كلمة

السيد وزير الفلاحة
و الموارد المائية والصيد البحري

بمناسبة المشاركة في أشغال الدورة 41 لمجلس
محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

13-14 فيفري 2018

بسم الله الرحمان الرحيم

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في بداية الكلمة أن أتقدّم إليكم بأحر التحيات وأعبر لكم عن سعادتي بوجودي بينكم للمشاركة في أشغال الدورة 41 لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لسنة 2018.

حضرات السيدات والسادة،

إن القطاع الفلاحي والصيد البحري في بلادنا مثل منذ الاستقلال أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني وساهم في تحقيق جملة من الأهداف التنموية لبلادنا حيث ساهم خلال السنوات الأخيرة عبر الترفيع في مستوى النمو الاقتصادي و تحقيق الأمن الغذائي و تطوير الصادرات بالإضافة إلى الحد من ظاهرة النزوح و تثمين الموارد الطبيعية المتاحة و المحافظة على البيئة.

حضرات السيدات والسادة،

لإن نجحت تونس الى حدّ الآن في إرساء الديمقراطية إلّا أنها مازالت تواجه صعوبات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.و إذ نعوّل على شركائنا في دعم المسيرة التنموية و خاصة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذّي رافقنا في

هذا المجال منذ السنوات الأولى من الاستقلال و لا يزال إلى حد الآن أحد الشركاء الرئيسين في دعم القطاع الفلاحي،حيث استفادت تونس إلى حد الآن بمساهمة الصندوق في تمويل 15 مشروعا في القطاع الفلاحي وخاصة مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة عن طريق قروض و هبات بقيمة جملية قدرها 243 مليون دولار منها 3 مشاريع بصدد الإنجاز.

ومن خصائص المشاريع الممولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:

- ✓ توجّهها نحو المناطق الريفية الصعبة وخاصة منها المناطق الهشّة وذات الدّخل المحدود،
- ✓ مساهمة هذه المشاريع في فك العزلة على سكان المناطق الريفية و تحسين ظروف عيشهم بتوفير البنية الأساسية و وسائل الإنتاج وتقليص آثار الجفاف،
- ✓ الاعتماد على المقاربة التشاركية في تشخيص وإنجاز المشاريع مما مكن ترسيخ ريادة الأعمال والمبادرة عند المنتفعين وبذلك تشريكهم للعب دور هام فيها والمساهمة الفعالة في إنجاحها،
- ✓ إيلاء عناية خاصة بالمرأة الريفية والشباب والعمل على تشريكهم في تحسين ظروف عيشهم.

حضرات السيدات والسادة،

و رغم مجهودات و إنجازات الوزارة، مازال القطاع يواجه بعض الصعوبات و العراقيل مرتبطة بندرة و هشاشة الموارد الطبيعية و بالتغيرات المناخية و مدخلات الإنتاج. و قد حتمت هذه الوضعية على وحدات الإنتاج و خاصة منها صغيرة الحجم والعائلية مجابهة جملة من التحديات تتمثل بالأساس في رفع الإنتاجية و تنويع الإنتاج و ضمان استقراره و تثمين المنتوج عبر التحكم في كلفة الإنتاج و المحافظة على الموارد الطبيعية و إحكام استغلالها فضلا إلى إيجاد موارد دخل إضافية لضمان ديمومتها.

وبذلك فإن أهم محاور سياسة التنمية الفلاحية خلال الخماسية 2016-2020 تهدف إلى تنمية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والحد من تأثيرات التغيرات المناخية و معالجة الأوضاع العقارية ومقاومة تشتت الملكية وإحكام استغلال الأراضي الدولية الفلاحية إلى جانب النهوض بمنظومات الإنتاج وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان ديمومتها و دفع الاستثمار وتمويل النشاط الفلاحي علاوة على النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية وتدعيم دور الفلاحة في التنمية الريفية و ترشيد حوكمة قطاع الفلاحة والصيد البحرى.

و لتحقيق هذه الأهداف فإننا مقتنعون بالدور الهام الذي يلعبه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للنهوض بهذا القطاع في بلادنا باعتباره شريكا استراتيجيا لتونس.

هذا و نأمل منكم الرفع من حصة تونس في الدعم المالي خلال الفترة القادمة و من الهبة المخصصة لإعداد المراحل التحضيرية للمشاريع المستقبلية إلى جانب مراجعة شروط منح القروض مع دراسة إمكانية فتح مكتب للصندوق بتونس يمكّن من تسهيل عمليات التواصل و التنسيق لضمان ظروف أفضل لتنفيذ المشاريع.

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام هذه الكلمة إلا أن أؤكد على أملنا في أن يواصل الصندوق دعم المجهود التنموي لبلادنا خلال السنوات القادمة و تجديد شكري.

والسلام عليكم و رحمة الله وبركاته.